في العام الأوّل لحكومة «الوفاق الوطني»

قفزة في البنية التحتية للطاقة بتنفيذ ٩٢ مشروعاً وطنياً

الوفاق/ نفّذت وزارة النفط، في العام الأول للحكومة الرابعة عشرة، ٩٢ مشروعاً وطنياً، شملت زيادة إنتاج النفط بمقدار ١٢٠ ألف برميل، وقفزة في إنتاج الغاز بحجم ٣٤,٨ مليون متر مكعب، ونموبنسبة ٦٠٪ في احتياطيات وقود المحطات الكهربائية، وتطوير ٣٩٣ كيلومتراً من خطوط الغاز، مما أسهم في تشكيل شتاء خالٍ من انقطاع التيار الكهربائي لعام ٢٠٢٤ وضمان استدامة الطاقة في البلاد.

وانطلق العام الأول لحكومة «الوفاق الوطني» بحركة متسارعة لوزارة النفط لزيادة طاقة إنتاج النفط الخام. ومنذ الأيام الأولى، وُضعت خطط تعزيز الإنتاج في الحقول الكبرى على جدول الأعمال لاستعادة حصة إيران في السوق العالمية وخلق بنية تحتية لزيادة الإيرادات من العملات الأجنبية.

ونتيجة هذه الجهود كانت زيادة طاقة إنتاج النفط الخام اليومية بمقدار ١٢٠ ألف برميل حتى يوليو ٢٠٢٤؛ وهو رقمٌ أسهم في استعادة جزء مهم من السوق التصديرية وزيادة القدرة على المناورة في مواجهة العقوبات.

إلى جانب النفط، شهد إنتاج الغاز قفزة ملحوظة، حيث ارتفع استخراج الغاز الحامض اليومي بمقدار ٣٤,٨ مليون متر مكعب، مما ضمن توفير الوقود الشتوي للصناعات ومحطات توليد الكهرباء، ووفر مصدرًا موثوقًا للتغذية لسلسلة القيمة اللاحقة.

وأدى تطوير طاقة إنتاج البنزين في مصافي البلاد إلى زيادة الإنتاج اليومي لهذا المنتج الاستراتيجي بمقدار ٥ ملايين لتر؛ وهو إجراء ساهم في استقرار الأسعار وجودة العرض، وخفض الاعتماد على الواردات إلى الصفر. وتكرر النموذج نفسه في إنتاج زيت الوقود، حيث أضيف ٥ ملايين لتر إلى السعة اليومية؛ خاصة لقطاع النقل الثقيل ومحطات الطاقة التي لديها طلب مرتفع خلال ذروة الاستهلاك. صاحب هذا التوسع في الإنتاج حصول على تراخيص رئيسية من المجلس الاقتصادي لمشاريع كبرى مثل زيادة إنتاج حقل آزادكان بمقدار ٢٥٠ ألف برميل، وتطوير حقول آذر، وجنغولة، ومسجد سليمان والحقول الأخرى.

النقل والتخزين

في مجال النقل والاحتياطيات الاستراتيجية، أطلقت وزارة النفط في العام الأول للحكومة الرابعة عشرة ثلاثة خطوط أنابيب للمنتجات البترولية بطول إجمالي ألف كيلومتر، وكان أحد أبرز هذه الخطوط مشروع ميناء بندرعباس - رفسنجان بطول ٤٥٠ كيلومتراً، والذي وفر قدرة نقل يومية تبلغ ٤٨ مليون لتر من المنتجات النفطية، وألغى الحاجة إلى حركة ١٦٠٠ صهريج نفط.

كما اكتمل خط غوره - جاسك الفرعي المتصل بمصفاة بندرعباس بطول ٣٧ كيلومتراً في عام ٢٠٢٤، حيث استطاع ضمان توفير ٣٠٠ ألف برميل يومياً من التغذية المستقرة، وتحقيق توفير سنوي قدره ٨٠ مليون دولار.

وتقدمت مشاريع نقل الغاز بالتوازي مع تطوير التكرير والإنتاج، حيث عزز خط ميناب-سيريك بقطر ٤٢ بوصة وخط رشت-تشلوند استقرار الشبكة في جنوب وشمال البلاد، وضمنت مراكز ومحطات تعزيز الضغط مثل محطة الشهيد قرباني مطلق-ديهشير ٨، ومحطة الشهيد أخلاقي برازجان ٦، والمحطات الرئيسية الأخرى، ضغطاً مناسباً لمرور أحجام أعلى.

وعلى جبهة الاحتياطيات السائلة، حفل سجل وزارة النفط بأرقام مذهلة، حيث ارتفعت مخزونات زيت الوقود لمحطات الطاقة بنسبة ٦٠٪ لتصل إلى ١,٠٥١ مليار لتر؛ وزاد مخزون مازوت محطات الطاقة بنسبة ١٧٪، والبنزين بنسبة ٥١٪، وزيت الوقود غير الخاص بمحطات الطاقة بنسبة ٣١٪.

هذه الأرقام، نظراً لتجربة شتاء ٢٠٢٤ القاسي، شكلت ضماناً لأمن الطاقة في البلاد.

منذ الأيام الأولى، وُضعت خطط تعزيز الإنتاج في الحقول الكبرى للنفط على جدول الأعمال لاستعادة حصة إيران في السوق العالمية وخلق بنية تحتية لزيادة الإيرادات من العملات الأجنبية

التكرير والمعالجة

شهد العام الأول للحكومة الرابعة عشرة تشغيل عدة وحدات رئيسية لتحسين جودة المنتجات، ودخلت وحدة التماكب في مصفاة شيراز الخدمة في يناير ٢٠٢٤ وأنتجت ١,٦ مليون لتر يومياً من البنزين «يورو ٥». وفي فبراير من نفس العام، بدأت وحدة التكسير الهيدروجيني في مصفاة آبادان التشغيل بطاقة إنتاجية يومية قدرها ٥ ملايين لتر من وقود الديزل «يورو ٥». واكتمل مشروع إزالة الملح المركزي في أهواز بعد ١٥ عاماً وأضاف ٢٢٠ ألف برميل يومياً إلى السعة، وحسّنت وحدة المعالجة المركزية في آزادكان الجنوبي بطاقة ٨٠ ألف برميل يومياً، نطاق الاستخراج من هذا الحقل الضخم. كما أن مشاريع مثل تحسين جودة وقود الديزل في شيراز «تحويل ٢,٤ مليون لتر يومياً إلى يورو ٥»، والمعالجة بالهيدروجين للكيروسين في أصفهان «٤,٩ مليون لتر منخفض الكبريت»، ومشروع إنتاج البنزين في مصفاة طهران «تحسين جودة ٨ ملايين لتر يومياً إلى يورو ٥» هي أيضاً في طريقها للاكتمال.

إلى جانب ذلك، رفعت خطوط أنابيب بندرعباس-رفسنجان، وسبزآب-شازند، وتبريز-خوي-أروميه بقطر ٢٦ بوصة، قدرة نقل النفط الخام والمنتجات البترولية بملايين اللترات يومياً.

تطوير البتروكيماويات

تطورت سلسلة القيمة في مجال البتروكيماويات من خلال مشاريع واسعة النطاق، واستهدفت مجمع الميثانول في آبادانا الخليج الفارسي بطاقة ١,٦٥ مليون طن سنوياً، والبوليستيرين كيمياء أصفهان «٥٠ ألف طن»، وكيمياء دالاهو «١٢٠ ألف طن»، وبتروكيماويات آرمان سباهان «٣٦ ألف طن من كحول الأيزوبروبيل»، والبولي بروبيلين أرغوان إيلام «١٥٠ ألف طن»، وهايكو بتروكيماويات كارون، كل منها جزءاً من احتياجات السوق المحلية والتصدير.

كما عززت مشاريع مثل يوريا هنغام بطاقة ١,٠٧٥ مليون طن من الحبيبات، وأوليفينات تطوير كنكان «مليون طن من الإيثيلين»، وأوليفينات بوشهر «أكثر من مليون طن من الأوليفينات»، إلى جانب وحدات تكميلية مثل أحادي إيثيلين جلايكول بوشهر، والبولي إيثيلين الثقيل في كنكان، وأكسيد الإيثيلين في مارون، وصدف عسلوية، القدرة التنافسية لإيران في الأسواق العالمية. وعلى نفس المسار، أكملت المشاريع المتخصصة مثل المنتزه الكيميائي بتروناد «٨٠ ألف طن من الإيثوكسيلات»، وسلمان الفارسي «٤٥٠ ألف طن من البولي بروبيلين»، وتوفير الخدمات المساندة لإنتاج ٣٦٦ ميغاواطاً من الكهرباء و٢٠٨٣ متراً مكعباً من المياه الصناعية في الساعة، البنية التحتية الداعمة.

توصيل الغاز وتعزيز الشبكة

ورافق مجال توصيل الغاز حجم كبير من المشاريع، شملت الإنجازات توصيل الغاز إلى مدينتين، و٩٦٦ قرية جديدة، و١٤٦٥ وحدة صناعية غير كبرى، و١٠١٠ وحدة صناعية كبرى، وإنشاء ١١٦٩٣ كيلومتراً من الشبكات الحضرية والريفية، وتوصيل ثلاث محطات طاقة جديدة حتى أغسطس ٢٠٢٤.

كما وصلت محطتا حقن الغاز في كجساران وبي.بي حكيمة إلى تقدم بنسبة ٩٧٪ و٣٥٪ على التوالي في طريقها إلى التشغيل، وساهمت مشاريع جمع الغازات المصاحبة مثل رغ سفيد-١، والمرحلة الثانية من كجساران، ومحطة قلعة نار ذات السعة المعالجة العالية، بدور مهم في التحسين وخفض الانبعاثات.

وتوجد العديد من المشاريع مثل محطة ما قبل الضغط في بازنان «٥ ملايين متر مكعب من الغاز يومياً»، وحقل خارتنك «٣ ملايين متر مكعب»، ومركز تعزيز الضغط هما «٥ ملايين متر مكعب» ودهلران «١,٧ مليون متر مكعب»، وحقل توس «٣ ملايين متر مكعب»، و NGL ٣١٠٠ «جمع ٨,٦ مليون متر مكعب» على وشك الاكتمال.

هذه المشاريع، إلى جانب عشرات الكيلومترات من الخطوط الجديدة في نقاط مثل أهواز-كوهدشت، ونور-كلارآباد، وتشلوند-أردبيل، ولافت-غورزين-بندر عباس، وسيريك-كوه مبارك، عززت الشرايين الحيوية للشبكة.

الأنشطة القائمة على المعرفة

كان التوجه نحو التكنولوجيا المحلية وترشيد الطاقة أيضاً في صلب أداء وزارة النفط، حيث تم توقيع ٢٥ عقد إنتاج للمرة الأولى مع شركات محلية، تتراوح من أدوات الحفر إلى العوامل المساعدة وأنظمة المراقبة عبر الإنترنت. وارتفع عدد الشركات المنضمة إلى المنتدى التكنولوجي للنفط والغاز من ١٠٥ إلى ١٤٩ شركة «بنمو ٤٢٪».

وفي مجال تحسين الاستهلاك، تم إصدار شهادات توفير غاز بقيمة ١,٥٨٢ مليار متر مكعب؛ شملت ٧٨٢ مليون متر مكعب لتحسين غرف المحركات، و٨٠٠ مليون متر مكعب لسداد الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة، والمترو، والسكك الحديدية، وتحويل المركبات إلى غاز طبيعي مضغوط CNG، ولم تقلل هذه الإجراءات من الاستهلاك فحسب، بل فتحت أيضاً آفاقاً جديدة للاستثمار المستدام.

حسب موقع «كالكاليست» العبري..

اقتصاد الكيان ينكمش تحت وطأة الخوف من الضربات الإيرانية

أظهر تقرير حديث لموقع «كالكاليست» الصهيوني أن اقتصاد الكيان الصهيوني انكمش في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥ بنسبة ٣,٥٪، ويعود السبب الرئيس لذلك إلى الهجمات العسكرية الإيرانية.

بعد مرور نحو شهرين على وقف إطلاق النار للحرب المفروضة التي استمرت ١٢ يوماً بين إيران والعدو الصهيوني، لا تزال وسائل الإعلام الصهيونية تنشر تباعاً تقارير تكشف حجم الخسائر التي تكبدها الكيان بفعل الضربات الصاروخية الإيرانية، الأمر الذي يعكس عمق الآثار المدمرة لهذه الهجمات.

انكماش الناتج المحلي وانخفاض الاستثمارات

وفق التقرير، تراجع الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة بنسبة ٣,٥٪ على أساس سنوي، كما انخفض الناتج المحلي التجاري -المؤشر المباشر للنشاط الاقتصادي- بنسبة ٦,٢٪، فيما هبط نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة ٤,٤٪. وسجّل الاستثمار في الأصول الثابتة تراجعاً حاداً بلغ ١٢,٣٪ إلى جانب انخفاض الاستهلاك الخاص بنسبة ٤,١٪. وأكد مكتب الإحصاء المركزي الصهيوني أن هذه التغييرات تأثرت بشكل واضح بالحرب مع إيران.

خفض توقعات النمو

بالتوازي، قامت وزارة مالية الاحتلال بتخفيض توقعاتها للنمو الاقتصادي لعام ٢٠٢٥ من ٣,٦٪ إلى ٣,١٪، متأثرة بالحرب الأخيرة مع إيران واستمرار الحرب في غزة.

ركود سوق العقارات

ومن أبرز التداعيات أيضاً، تعمّق ركود سوق العقارات. ففي يونيو/حزيران، الذي تميّز بالعدوان الصهيوني على إيران، لم تُسجّل سوى ٥٨٤٤ صفقة بيع شقق في الأراضي المحتلة، ما يعني تراجعاً بنسبة ٢٩٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، و١٣٪ مقارنة بشهر مايو/أيار. ووصفت وزارة المالية الصهيونية هذا الرقم بأنه الأدنى منذ مطلع الألفية.

عشرات الآلاف من المباني المتضررة

كشفت تقارير صهيونية أن نحو ٥٣ ألف ملف تعويض فُتح عقب الحرب، بينها قرابة ١٠ آلاف ملف يتعلق بأضرار مباشرة نتيجة سقوط الصواريخ. ووفق موقع «كالكاليست»، تضرر ما يقارب ٣٩ ألف مبنى خلال الحرب، دُمّرت آلاف الوحدات السكنية منها بالكامل. وتُقدّر الخسائر المباشرة للعدوان على إيران بنحو ١,٣ مليار دولار، أي ما يعادل ضعف خسائر الحرب المستمرة منذ ٧ أكتوبر.

أضرار في سوق الإيجارات

إلى جانب ذلك، أفاد موقع «بزنس نت» أن سلطة الضرائب في الكيان أطلقت نظاماً إلكترونياً خاصاً لاستقبال طلبات تعويض عن فقدان إيرادات الإيجارات نتيجة الأضرار المباشرة من الصواريخ الإيرانية، بحيث تشمل التعويضات مالكي الشقق السكنية والعقارات التجارية المتضررة.

ارتفاع نسبة غياب العُمّال

من الآثار الأخرى للحرب، ارتفاع معدلات غياب العُمّال عن أعمالهم. فمع بداية العدوان وإعلان حالة الطوارئ من قبل الجبهة الداخلية، توقفت القطاعات غير الحيوية وأغلقت المدارس أو تحولت إلى التعليم عن بُعد. ووفق وزارة العمل، بلغ معدل الغياب في يونيو/حزيران ٧,٩٪، مقارنة بـ٠,٨٪ فقط في مايو/أيار، أي ما يعادل ٣٦٠ ألف عامل غائب، بينهم ٥٧ ألفاً التحقوا بخدمة الاحتياط.

تُقدّر الخسائر المباشرة للعدوان على إيران بنحو ١,٣ مليار دولار، أي ما يعادل ضعف خسائر الحرب المستمرة منذ ٧ أكتوبر